217
المجلد 13 العدد 1 مارس 2012

الجامعات الأردنية ودورها في تعزيز الممارسات الديمقراطية بين طلبتها

د. رنا طلعت الصمادي
قسم أصول التربية والإدارة
كلية العلوم التربوية – الجامعة الهاشمية

د. أيمن أحمد العمري
قسم أصول التربية والإدارة
كلية العلوم التربوية – الجامعة الهاشمية

الجامعات الأردنية ودورها في تعزيز الممارسات الديمقراطية بين طلبتها

د. رنا طلعت الصمادي
قسم أصول التربية والإدارة
كلية العلوم التربوية – الجامعة الهاشمية

د. أيمن أحمد العمري
قسم أصول التربية والإدارة
كلية العلوم التربوية – الجامعة الهاشمية

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن دور الجامعات الأردنية في تشجيع طلبتها لممارسة المبادئ والقيم الديمقراطية. وتم تطوير استبانة للكشف عن درجة ممارسة الطلبة للمبادئ والقيم الديمقراطية مكونة من (٣٣) فقرة موزعة إلى أربعة مجالات هي: الحرية، والمساواة والعدالة، والمشاركة، والمسؤولية. بالإضاءة إلى تطوير استبانة للكشف عن درجة تشجيع الجامعات الأردنية للممارسات الديمقراطية بين طلبتها مكونة من (٢٠) فقرة موزعة إلى مجالين هما: القوانين والتعليمات، والنشاطات الجامعية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية إيجابية متوسطة لدور الجامعات الأردنية والممارسات الطلابية للمبادئ والقيم الديمقراطية. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغير الجنس، ونوع الكلية، والسنة الدراسية والممارسات الطلابية للمبادئ والقيم الديمقراطية. وبينت الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغير الموقع الجغرافي والممارسات الطلابية للمبادئ والقيم الديمقراطية وذلك لصالح إقليم الوسط.

الكلمات المفتاحية: إدارة التعليم العالي، إدارة شئون الطلابية، الجامعة، الديمقراطية.

* تاريخ تسلم البحث: ٢٠٠٩/١١/٢٤م * تاريخ قبوله للنشر: ٢٠١٠/١١/١م

The role of Jordanian Universities in supporting democratic practices among students

Dr. Rana T. Al-Smadi
Faculty of Educational Sciences
Hashemite University

Dr. Aieman A. AL-Omari
Faculty of Educational Sciences
Hashemite University

Abstract

The purpose of this study was to explore the degree to which Jordanian universities support democratic practices among their students. A questionnaire was developed, which was consisted of two parts; the first part contained demographic questions; while the second part contained (33) items divided into four dimensions; freedom, equity and justice, participation, and responsibility. Another questionnaire was consisted of (20) items divided into two dimensions; laws and rules, and activities. The study found that there was a moderate positive correlation between the supporting role of Jordanian universities and democratic practices among students. The study also found that there were no significant differences among students of democratic practices and the demographic variables of the study except in geographic location for the middle location.

Key words: higher education administration, student affairs administration, university, democracy.

الجامعات الأردنية ودورها في تعزيز الممارسات الديمقراطية بين طلبتها

د. رنا طلعت الصمادي
قسم أصول التربية والإدارة
كلية العلوم التربوية - الجامعة الهاشمية

د. أيمن أحمد العمري
قسم أصول التربية والإدارة
كلية العلوم التربوية - الجامعة الهاشمية

المقدمة

تعنى الديمقراطية ـــ بشكل عام ـــ بمشاركة الأفراد في النظام السياسي، وفي وضع القوانين والأنظمة، واختيار أفراد السلطة، ضمن منظومة من القيم والمعتقدات أهمها: حرية التعبير للأفراد (Davis, 2003)، وحق المشاركة الفعالة والحية في عملية صنع واتخاذ القرار (Carrison, 2003) ومبدأ العدالة والمساواة (Romanish, 1998)، بين جميع أفراد المجتمع ضمن الاهتمام بحقوق الإنسان المتعارف عليها عالمياً (مؤتمر اليونسكو ١٩٨٨، والمؤتمر الدولي لتعليم حقوق الإنسان والديمقراطية والمنعقد في مونتريال ١٩٩٣).

ويمثل الأردن مثالاً مشرفاً يحتذى به في أنحاء العالم العربي في إرساء الديمقراطية وضمان حقوق الانسان. حيث أجريت الانتخابات البرلمانية الحرة عام (١٩٨٩)، وتم إلغاء الأحكام العرفية بعد الانتخابات عام (١٩٩٠). وتابع الأردن مسيرته الديمقراطية بإصدر قانون الميثاق الوطني الأردني الذي يعكس قيم الديمقراطية من حيث التأكيد على مبادئ الحقوق المدنية الإنسانية، ومبدأ العدالة والمساواة بين جميع المواطنين، ومبدأ التعددية السياسية والحزبية الأمر الذي يضمن استمرار مسيرة التقدم الوطنية والتحول الديمقراطي في البلاد (وزارة الخارجية الأردنية).

وضمن هذه الأجواء الديمقراطية، فقد خصص الأردن في دستوره فصلاً كاملاً لحقوق الإنسان، تضمن فيه أن جميع الأردنيين متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات، ولا تمييز بينهم في المسؤوليات والحقوق على أساس العرق، أو اللغة، او الدين، أو اللون. ويسهم الدستور الأردني ـــ ضمن هذا السياق ـــ في المساهمة الفعالة في تعميق وتطوير مفهوم ومبادئ الديمقراطية من: المساواة، والعدالة، والحرية، وصون التعددية، والالتزام بسيادة القانون، وتمكين الوحدة الوطنية في جميع جوانب الحياة الوطنية والمؤسسية الأردنية لتلبية طموحات الشعب الأردني وتطلعاته الوطنية والقومية والإنسانية.

وقد أسس الأردن منظمات ومؤسسات لاستمرار تعزيز وتعميق الممارسات الديمقراطية من صون لحقوق الإنسان، والحرية، ولمواجهة أية انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان، وضمان عدم التمييز بين الأفراد على أساس اللغة أو الجنس أو الفكر أو الدين. وتعد المؤسسات التربوية

من المؤسسات الرئيسية والفعالة المسهمة في إرساء وتوضيح وتعزيز مبادئ الديمقراطية، وتطوير الممارسات الديمقراطية التي تمكن الفرد من التحول إلى كائن اجتماعي قادر على حماية وتعزيز الحريات العامة، والتعددية السياسية والفكرية، وضمان احترام حقوق الإنسان وكرامته. فقد أشار كاريسون (Carrison, 2003) إلى العلاقة بين التعليم والديمقراطية. فكما أن التعليم ضروي لتحقيق الديمقراطية فإن الديمقراطية تشكل جانباً كبيراً من حيث ضمان إيجاد مواطنين مثقفين ومتعلمين، وقادين على المشاركة في الحوار، وعملية اتخاذ القرار، وحماية حقوق الأفراد من حيث ضمان الحياة، والحرية، والسعادة، والخير للافراد. إن الهدف والغاية من تعلم الديمقراطية في المؤسسات التربوية التعلمية، هو القدرة المستمرة على النمو بجميع جوانب الحياة لخلق وإيجاد المواطن الصالح.

فتحديات الوقت الذي نعيشه، ومتطلبات المستقبل الذي نتطلع إليه، تتطلب الارتقاء بالتعليم وتحسين نوعيته باعتباره التحدي الأكبر الذي ستواجهه مؤسساتنا التعليمة لتكوين راس المال البشري عال النوعية (Glickman, 1998)، القادر على مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية التي يواجهها العالم، وللمحافظة على أمن واستقرار البلاد. وذلك يتطلب إيجاد مواطن يتحلى بالعقل المنير، والشجاعة والقيم التي يجب أن تحارب الأيدولوجيات والأفكار المتطرفة. ويعد التعليم الطريق الوحيد للإبداع المعرفي، وتنمية المهارات والسلوكيات لتحقيق الديمقراطية. فالتعليم من خلال مبدأ التعليم العام الذي يمكن أي فرد من الوصول إليه، ومبدأ تقديم فرص تعليمية متساوية، يمثل عصب الديمقراطية التي يتلمسها الفرد منذ الصغر (السورطي، ١٩٩٨؛ Cookson, 2001).

ولقد احتلت التربية الموجهة لمفاهيم والممارسات الديمقراطية مكانة مهمة في رؤية تلك المؤسسات التربوية، حيث أكدت هذه الرؤية على ضرورة التأكيد على إيجاد المواطن المستنير وذلك من خلال تأسيس العقلية النقدية، وبناء القدرات الابتكارية، وتأمين التعليم الذاتي. فقد أكد برنت (Print, 1999) على ضرورة تضمين المؤسسات التعليمة لمبادئ الديمقراطية التي تتمحور حول العدالة الاجتماعية، والمدنية، والتسامح، وحرية التعبير، وتأكيد دور القانون، والتوازن البيئي، والمساءلة الحكومية، واحترام الاخرين، وحرية الاديان والاحزاب. كذلك ضرورة تعليم الطلبة في المؤسسات التربوية التعليمية أموراً تتعلق بالتواجد السياسي، والحقوق والمسؤوليات التي تخص الفرد ضمن مجتمعه. وأكد الباحث أن الديمقراطية ليست معرفة فقط. بل يجب أن تتطور في الطالب لتترجم على شكل سلوكيات ومهارات، وقيم تساعد الفرد على المشاركة الفعالة في الحياة الديمقراطية.

وتعد الجامعات كمؤسسات تعليم عالٍ، أداة لتوفير الظروف المناسبة للنمو المتزن العقلي والفكري والانفعالي والاجتماعي والوجداني لطلبتها ليكونوا مواطنين صالحين قادرين على بناء البلاد ضمن المشاركة والمسؤولية الجماعية (Fish, 2007). فالجامعة هي إحدى مرتكزات تقدم المجتمع ونموه، حيث تعمل على تطوير الموارد البشرية بكافة التخصصات وتزود جميع المؤسسات الأخرى بالكوارد البشرية اللازمة لمتطلبات التنمية الشاملة في المجتمع (عبود، عبدالحميد، ٢٠٠٠). وقد أكد كاسيل (Cassel, 2003) على الدور الأساسي الذي تلعبه الجامعة في تدعيم السلوك الاستقلالي لدى طلبتها كمظهر من مظاهر تأهيل العقلانية المعرفية في المجتمع وتشكيل الإبداعات المختلفة" لمواجهة تحديات القرن المتمثلة في ثورة التقنية المتقدمة والمعلوماتية، وظهور التكتلات الاقتصادية الكبيرة، وثورة الديمقراطية وحقوق الانسان.

وتلعب الجامعة كذلك دوراً حيوياً من حيث بناء وغرس القيم الديمقراطية، وترجمة هذه القيم إلى ممارسات (Reiger, 2001) على أرض الواقع من خلال القوانين والتعليمات والأنشطة المختلفة التي تدعم وتسهم في إرساء مبدأ الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر، واحترام وترسيخ قيم العدالة والمساواة والحرية (Mullen& Johnson, 2000)، والعمل المشترك والمشاركة الفعالة، ومن خلال إيجاد قيادات قادرة على التفكير الحر الناقد، وقادرة على تحمل المسؤولية.

لهذا يجب أن لا ينظر الى دور الجامعات على أنه منحصر في إعداد أفراد كقوى عاملة حاصلين على مؤهلات علمية معترف بها للعمل في سوق العمل المحلي أو الخارجي؛ بل يتعدى ذلك إلى إيجاد المواطن الصالح المتوازن المشارك والمسؤول. ولهذا كان لا بد للجامعات من توفير جميع التدابير وتوفير المناخات الملائمة كي يعيش الطلبة ضمن أجواء الحياة والممارسة الديمقراطية بصورتها الكاملة داخل الحرم الجامعي لتصبح جزءاً لا يتجزأ من حياة الطالب كفرد مدني صالح (Carrison, 2003).

ويتم ذلك من خلال وضع القوانين وتنظيم فعاليات الجامعة وأوجه نشاطاتها على نحو يؤدي إلى إعداد وتكوين شخصيات الطلبة بصورة تجعلهم قادرين على وعي وتفهم لحقوقهم كأفراد في المجتمع الإنساني (Warring & Warrins, 1999)، والإسهام في المحافظة على هذه الحقوق والدفاع عنها. ويعد هذا الأمر من الأمور المهمة التي يجب على الإدارات الجامعية الانتباه إليها للحفاظ على ثبات واستقلالية البلد، والحفاظ على السلم والسلام في البلاد بحيث لا يكون المجتمع عرضة للوقوع في براثن ظروف العنف والإرهاب والحروب بشتى أشكاله وصوره. حيث يتمكن الطالب من خلال الممارسات الديمقراطية من تحقيق حاجاته

ورغباته، وتحقيق حاجات ورغبات المجتمع بشكل كبير ضمن تحقيق الاتصال المنفتح بين الأفراد والمشاركة الفعالية في العملية السياسية وفي عميلة صنع واتخاذ القرارات. ولهذا يجب أن يكون النظام التربوي للإدارات الجامعية نظاماً مفتوحاً مستقلاً بحيث يكون للطلبة داخل هذه المؤسسات جزءٌ فيها.

وفي المقابل، فإذا أراد الفرد أن يتمتع بميزاته وحقوقه الديمقراطية، فيجب عليه أن يتحمل المسؤولية عن طريق التأكيد على الخير العام، والمشاركة الدستورية في الحياة المدنية والسياسية للمجتمع. ولهذا يجب عليه التحلي بعدة خصائص وصفات منها الصدق والشجاعة والتعاطف والتسامح والاحترام والثقة (Patrick, 2006).

إلا أن الواقع الحالي في معظم المؤسسات التربوية في العالم أنها لا تزال تدار من خلال هيكلة مؤسسية، بتحكم وقوة، ولا توجد ممارسات على مبدأ المساواة عند اتخاذ ووضع القرارات المهمة داخلها (Glickman, 1998). فنظام التعليم العالي في الوطن العربي – على سبيل المثال ـــ يسعى إلى الاهتمام بقيمة الفرد وبكرامته بشكل عام، بغض النظر عن أي فروقات بينهم، ويسعى كذلك إلى صون الحرية الشخصية، وحرية التفكير والتعبير، وحق الفرد في الحصول والوصول إلى الفرص المتكافئة (العبادي، الطائي والأسدي، ٢٠٠٧). إلا أن مراجعة للأدبيات المتعلقة بالتعليم الجامعي العالي والديمقراطية في عالمنا العربي أن الجامعات العربية لا تزال مقصرة في دورها المتمثل في تكوين الوعي السياسي والشخصية الاجتماعية المنتمية والفاعلة في الحياة العامة (مرسي، ١٩٩١). وهذه النتيجة أكدها الموسوي (٢٠٠٨) حيث ذكر أن الممارسات والسلوكيات في معظم الجامعات العربية لا تقوم على الحرية والتفاعل والثقة المتبادلة، بل تعتمد على السيطرة والتحكم والتسلط. وأوعز السبب الى ذلك إلى غياب التقاليد الديمقراطية، والتقاليد الأكاديمية في المجتمعات العربية.

ويضرب الأمين (٢٠٠٧) حال السودان كمثالٍ لواقع الديمقراطية والتعليم العالي في معظم الوطن العربي. حيث تتسم المرحلة الحالية من تطور السودان بالتخلف والاستبداد في الحكم، وأن الديمقراطية في السودان في أزمة منذ أمد بعيد، والتعليم العالي في حالة انهيار. وأكد على ضرورة تأسيس وترسيخ الديمقراطية في نظام تعليم عالٍ متميز ومتوفر لجميع المؤهلين للالتحاق به والراغبين في ذلك. وأشار إلى أن إدارة مؤسسات التعليم العالي تنتهج النمط السلطوي حيث تنعدم الديمقراطية في إدارة النظام، ويتمركز التعليم حول المعلم، وقدم المناهج والبرامج التي لا تتماشى مع احتياجات الدارس، وغير ملائمة ولا تقدم صورة شاملة وحقيقية للعالم المعاصر والحياة فيه، وتعتمد التلقين والاستظهار اسلوباً فريداً للتدريس،

وتجعل من الامتحان محدداً أساسياً للمنهج.

وفي الأردن، فإن الجامعات في الأردن تتبنى فكرة المشاركة والتفاعل فيما بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس من خلال اللقاءات المفتوحة التي تعقد باستمرار، والمشاركة في اتخاذ القرارات من خلال اللقاءات بين رؤساء الأقسام الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس، وكذلك لقاءات العميد ورؤساء الأقسام الأكاديمية في كلياتهم. وأن فلسفة التعلم في الجامعات الأردنية تركز على الأساس الديمقراطي الذي يحقق مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية ويعتبر أن التعليم حق للجميع، وكذلك على الإيمان بكرامة الفرد وقيمته واحترام إرادته وحريته في رسم قدره ومصيره عن طريق تخصصه في الدراسة أو المهنة التي يرغبها (حرب، ١٩٩٨).

إلا أن الابقاء على معدل الطلبة في امتحان شهادة الدراسة الثانوية كمعيار وحيد للقبول في الجامعات الأردنية، إنما يعد مخالفة صريحة للتحول الديمقراطي في الأردن وانتهاكاً لمبادئ الديمقراطية القائمة على أساس المساواة والعدل وتكافؤ الفرص التعليمية بين الطلبة. كذلك فإن الجامعات الأردنية غير قادرة على استيعاب الطلبة الناجحين في امتحان شهادة الثانوية العامة، وأن هناك عقماً في البرامج وطرق التدريس في معظم الجامعات الأردنية فهي لا تتجدد ولا تتطور، وأن هناك ضعفاً في الممارسات الديمقراطية للطلبة (الخطيب، ١٩٩٩).

وهكذا فإنه يمكن القول إن مؤسسات التعليم في العالم المتقدم قطعت شوطاً كبيراً في مسيرة الديمقراطية وتعزيز الممارسات الديمقراطية بين طلبتها. إلا أن الوضع مغايرٌ بدرجة كبيرة في مؤسسات التعليم في الوطن العربي، إذ لا يزال مفهوم الديمقراطية مصطلحاً حديثاً غير واضح المعالم. ولا تزال هناك الكثير من المعوقات التي تؤثر تأثيراً كبيراً على تطبيق وتعزيز الديمقراطية بقيمها المتعددة التي أثرت على نشاط الجامعات الأكاديمي والإداري وحدت من ممارساتها الديمقراطية في عملية اختيار مناهجها، وطرق تدريسها، واهتمامات البحث العلمي فيها، وأسس تعيين الهيئة التدريسية، وأسس قبول الطلبة، والحرية الأكاديمية للأكاديميين والحرية الإدارية للقائمين على هذه المؤسسات في حد ذاتها. هذا الأمر أثر في صنع وتشكيل العقل العلمي وأنتج مخرجات ضعيفة في المحتوى المعرفي وتدني الخبرة الفنية لهم.

يرجع الكثير من الباحثين (ابراهيم، ٢٠٠٩؛ زاهد، ٢٠٠٩) السبب الرئيس في ضعف الممارسة الديمقراطية في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي الى أن تلك المؤسسات ترتبط أطرياً بالسلطة السياسية للدول العربية؛ حيث إنها لم تحظ بالاستقلال التام عن المؤسسات السياسية للدولة. الأمر الذي أدى إلى الحد من كامل حرية مؤسسات التعليم العالي في

صنع سياساتها التعليمية والإدارية والمالية. وعلاوة على ذلك فإن التدخل السياسي للدولة في عمل مؤسسات التعليم العالي أنتج حالة من السيطرة والوصاية على هيكلية تلك المؤسسات وحريتها الأكاديمية فأصبحت المناهج، والنشاطات، وعملية الحوار والنقاش تخضع لمعايير السياسة العامة ضمن مبدأ المساءلة الأمنية. الأمر الذي أدى إلى الابتعاد كل البعد عن الوظيفة الأساسية للجامعات المتمثلة في إيجاد الفرد والمواطن الصالح القادر على التفكير والمشاركة والنهوض بتنمية البلاد وتطورها في جميع المجالات.

إن ربط إدارة مؤسسات التعلم العالي بالسياسة العامة سبب في ظهور الكثير من الانحراف العميق في عملية ممارسة الديمقراطية. فأسس قبول الطلبة لا تخضع لمبدأ التنافس الحر مما أدى إلى عدم تكافؤ الفرص أمام جميع أفراد المجتمع للالتحاق بالجامعات، الأمر الذي أعطى بعض الفئات والطبقات تميزاً عن غيرهم من فئات المجتمع بالالتحاق بالجامعات، وكذلك الالتحاق ببعض التخصصات التي أصبحت حكراً عليهم دون غيرهم، مما صَبَغَ الكثير من الجامعات العربية بصبغة "الأوتوقراطية" (عبد الهادي، ٢٠٠٩) إذ لا يوجد تمثيل للطلبة باختلاف وتنوع خلفياتهم الاجتماعية والعرقية والاقتصادية. كذلك فإن الطلبة نادراً ما يتعرضون لتنمية قدراتهم ومعرفتهم وأفكارهم ومعتقداتهم المستقلة دون ضغط أو إكراه، الأمر الذي يزرع فيهم الخوف وقلة الرغبة في المشاركة في الحياة الجامعية.

إضافة إلى ما ذكر سابقًا فإن ضعف الحرية الأكاديمية التي يعاني منها اعضاء الهيئة التدريسية في جامعاتهم وعملية تقييمهم حسب معتقداتهم وأفكارهم الشخصية وليس على أساس المعايير المهنية والعلمية (ابراهيم، ٢٠٠٩) أدى إلى التدخل والتقييد في عملية تدريسهم وحد من نشاطاتهم ومشاركتهم في الحياة الجامعية وعمل كذلك على انفصال اهتماماتهم البحثية بما لا يتعارض مع السياسة العامة. وهكذا ابتعد اعضاء الهيئة التدريسية وابتعدت الجامعات عن الواقع الذي يعيشه المجتمع وعن اهتمامات ومشاكل الطلبة.

أضف إلى ذلك معظم الجامعات العربية تعاني من شح في الموارد المالية الأمر الذي نتج عنه التأخر في مجارة التطورات والمستجدات التكنولوجية والمعرفية في الكثير من التخصصات، وأنتج أفراداً تنقصهم الكثير من الخبرات والمؤهلات والمهارات لمواكبة الحديث في تخصصاتهم وخاصة العلمية فيها. علاوة على ذلك فإن مؤسسات التعليم العالي تعاني من عدم توافق حاجات السوق والنمو الشامل والتعليم الأمر الذي أدى إلى زيادة في أعداد البطالة بين الفئات المتعلمة.

وخلاصة القول، للتغلب على عوائق الديمقراطية يجب أن تأخذ الديمقراطية في الوطن العربي في أكمل أشكال تطورها وأكثرها إنجازا والمطالبة بتفعيل التحول الديمقراطي والمناداة بقطع مراحل الديمقراطية الأمر الذي يضمن المزيد من المشاركة. إن التنمية في الوطن العربي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعليم العالي وهو المدخل الأساسي لتحقيق التقدم وإحداث التغيير والتحديث والتطوير. وللارتقاء بالتعليم العالي وتحسين نوعيته لا بد من استقلالية مؤسسات التعليم العالي عن السياسة العامة، مع التأكيد على ضرورة تعميق مفاهيم المشاركة والحوار والمساءلة والشفافية ضمن العملية التربوية ذاتها.

كذلك لا بد من تمكين مفاهيم الحرية، ونوعية التعليم، والممارسة الديمقراطية في تلك العملية. لا بد كذلك من إضفاء مفاهيم الحرية الأكاديمية والإدارية، وحرية واستقلالية المشاركة للطلبة. ولا بد كذلك من زيادة الموارد المالية لتلك المؤسسات وربطها بالمؤسسات الصناعية والإنتاجية وإيجاد تشاركية معها لتطوير إنتاجية تلك المؤسسات.

مشكلة الدراسة

من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة، يمكن ملاحظة التركيز على أهمية بناء وتعزيز الطالب في المرحلة الجامعية بمبادئ الديمقراطية. حيث إن الطالب في هذه المرحلة واعٍ للآثار السلبية من عدم ممارسة وترسيخ مبادئ الديمقراطية. الامر الذي يؤثر على الطالب من الكبت والكراهية والعنف وربما الاتجاه للإرهاب بسبب عدم توفير ظروف العدالة والمساواة وتفشي الصراعات العرقية او الدينية بين الطلبة. وهذا أمر يمكن لمسه في الأردن من أحداث العنف والشغب التي تحدث داخل حرم الجامعات الأردنية الحكومية. ولهذا الأمر تكمن مشكلة هذه الدراسة في التعرف إلى درجة ممارسة الطلبة للديمقراطية، ومعرفة دور الجامعات في ترسيخ وتشجيع السلوكيات الديمقراطية بينهم.

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة درجة ممارسة طلبة الجامعات الأردنية للمبادئ والقيم الديمقراطية، بالإضافة إلى معرفة درجة اختلاف الممارسات الديمقراطية للطلبة في الجامعات الأردنية باختلاف جنسهم، ونوع الكلية، والسنة الدراسية، والموقع الجغرافي. وهل توجد علاقة بين دور الجامعات الأردنية ودرجة ممارسة الطلبة في الجامعات الأردنية للمبادئ والقيم الديمقراطية؟.

أسئلة الدراسة

إن نشر قيم الديمقراطية في مؤسسات التعليم العالي يتطلب التعرف إلى هذه القيم ومعرفة درجة تأصلها في الواقع الذي يعيشه الطالب في هذه المؤسسات. كما تتطلب معرفة دور الجامعات في التعزيز أو الحد من ممارسة تلك القيم والمبادئ التي تبنى عليها الديمقراطية. ولهذا تهدف هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- ما درجة ممارسة طلبة الجامعات الأردنية للمبادئ والقيم الديمقراطية؟

٢- هل تختلف الممارسة الديمقراطية للطلبة باختلاف الجنس، ونوع الكلية، والسنة الدراسية، والموقع الجغرافي؟

٣- هل هناك علاقة بين دور الجامعات الأردنية ودرجة ممارسة الطلبة في الجامعات الأردنية للمبادئ والقيم الديمقراطية؟

أهمية الدراسة

في الأردن، تحظى مؤسسات التعليم العالي باهتمام أوساط واسعة من المجتمع والحكومة، لما لهذه المؤسسات من تأثير واسع وكبير ومؤثر على حياة المجتمع، ورسم مستقبل البلاد عن طريق إكساب الطلبة مفاهيم الديمقراطية، وتعزيز سيادة القانون، وإتاحة الفرصة لجميع الطلبة بالمشاركة بجميع الأنشطة، وتعزيز مهارة الحوار والنقاش عند الطلبة، وتطوير مهارات التعبير عن الذات، ومعرفة حقوق الطالب وواجباته. تعد دراسة الممارسات الديمقراطية داخل الجامعات الأردنية، كمؤسسات تعليم عالٍ، أمرا مهماً لكافة المهتمين بإرساء مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان في الأردن. ومن المؤكد أن تسهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة في إعطاء الإدارات الجامعية والمهتمين وصاحبي القرار صورة واضحة لاستنئاف مسيرة التطور الديمقراطي في البلاد من خلال تعزيز احترام حقوق الآخرين وصيانة التعدد والتنوع الثقافي وازدهار الثقافات القومية لكل الجماعات، وإغناء الحوار والتسامح المتبادل ونبذ الإرهاب ومناهضة التعصب والكراهية. ومن الممكن أيضا أن تمثل هذه الدراسة حافزاً نحو المزيد من الدراسات التي من شأنها تفعيل وتوجيه مسار البحث العلمي.

مصطلحات الدراسة

الممارسات الديمقراطية في الجامعات: المشاركة والتفاعل فيما بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، والمشاركة في اتخاذ القرارات. مع التركيز على تحقيق مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية وأن التعليم حق للجميع، وكذلك الإيمان بكرامة الفرد وقيمته واحترام إرادته وحريته في رسم

قدره ومصيره عن طريق تخصصه في الدراسة أو المهنة التي يرغبها (حرب، ١٩٩٨).
وتعرف إجرائياً بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب على الأداة المستخدمة (الممارسات الديمقراطية) في مجالاتها الأربعة (الحرية، والمساواة والعدالة، والمشاركة، والمسؤولية) بهدف التعرف إلى درجة ممارسة الطلبة لمبادئ وقيم الديمقراطية في الجامعات موضوع الدراسة.
أدوار الجامعات: تعرف إجرائيا بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب على الأداة المستخدمة (أدوار الجامعات) والتي خصصت لقياس دور الجامعات في تعزيز الممارسات الديمقراطية في مجالات (القوانين، والنشاطات).

حدود الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على تناول (الممارسات الديمقراطية) في مجالاتها الأربعة (الحرية، والمساواة والعدالة، والمشاركة، والمسؤولية) بهدف التعرف إلى درجة ممارسة الطلبة لمبادئ وقيم الديمقراطية في الجامعة الهاشمية وجامعة اليرموك وجامعة الحسين بن طلال. والأداة الثانية التي تتعلق بدور تلك الجامعات في تعزيز الممارسات الديمقراطية والتي تتضمن مجالي القوانين والتعليمات، والنشاطات. واقتصرت هذه الدراسة على استطلاع آراء طلبة الجامعة الهاشمية، وجامعة اليرموك، وجامعة الحسين بن طلال في مختلف الكليات العلمية والإنسانية، خلال العام الدراسي (٢٠٠٧/ ٢٠٠٨).

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من طلبة الجامعة الهاشمية، وجامعة اليرموك، وجامعة الحسين بن طلال في مختلف الكليات العلمية والإنسانية، خلال العام الدراسي (٢٠٠٧/ ٢٠٠٨).

عينة الدراسة

قد تم اختيار مواد دراسية من متطلبات الجامعة والتي تضم طلبة من مختلف الكليات العلمية والإنسانية، وقد تم توزيع (٧٥٠) استبانة، وكان عدد الاستبانات التي تم استرجاعها من عينة الدراسة (٤٥١) استبانة. حسب متغير موقع الجامعة كان توزيع العينة (وسط ١٣٦، جنوب ١٦٠، وشمال ١٥٥). وحسب متغير النوع (ذكر ٢٠٨، وأنثى ٢٣٤). أما متغير السنة الدراسية فالتوزيع كان (أولى ١٥٦، ثانية ٩٨، ثالثة ١٣٠، رابعة ٦٢، وخامسة ٥)، وحسب متغير الكلية (علمية ٣٠٦، وإنسانية ١٤٥).

أدوات الدراسة

من خلال الإطلاع على الأدب النظري المتعلق بالممارسات الديمقراطية، والرجوع الى أدوات عدد من الدراسات التي تناولت موضوع الممارسات الديمقراطية قام الباحثان بإعداد وتطوير أدوات الدراسة. تضمن الأداة الأولى (الممارسات الديمقراطية) أربعة مجالات هي (الحرية، والمساواة والعدالة، والمشاركة، والمسؤولية) بهدف التعرف إلى درجة ممارسة الطلبة لمبادئ وقيم الديمقراطية في الجامعة الهاشمية وجامعة اليرموك وجامعة الحسين بن طلال. والأداة الثانية تتعلق بدور تلك الجامعات في تعزيز الممارسات الديمقراطية وتتضمن مجالي القوانين والتعليمات، والنشاطات. بالإضافة إلى معلومات شخصية للطلبة أفراد عينة الدراسة.

توزعت فقرات الأداة الأولى (الممارسات الديمقراطية) وعددها (٣٣) فقرة على مجالات البحث الأربعة كما يأتي:

١- الحرية (١١ فقرة)

٢- المساواة والعدالة (٥ فقرات)

٣- المشاركة (١١ فقرة)

٤- المسؤولية (٦ فقرات)

وتم تدريج الإجابة عن كل فقرة حسب رأي المستجيب وفق مقياس ثلاثي الدرجة و إجابة المستجيب كالآتي: (مرتفع – ٣ درجات، متوسط – ٢ درجة، ومنخفض – ١ درجة). أما علامة المجال فيتم حسابها من خلال جمع علامات المستجيب على فقرات المجال. وتم اعتماد المحك التالي لدرجة الممارسة للأداة ككل ولمجالات الدراسة وفقراتها: درجة ممارسة منخفضة: تمثلها الدرجات الواقعة بين (١ – ١,٦٦)، درجة ممارسة متوسطة: تمثلها الدرجات الواقعة بين (١,٦٧ – ٢,٣٤)، درجة ممارسة مرتفعة: تمثلها الدرجات الواقعة بين (٢,٣٥ – ٣,٠٠).

أما الأداة الثانية (أدوار الجامعات) والتي خصصت لقياس دور الجامعات في تعزيز الممارسات الديمقراطية فقد كان عدد فقراتها (٢٠) فقرة موزعة كما يأتي:

١- القوانين (٨ فقرات)

٢- النشاطات (١٢ فقرة).

وتم تدريج الإجابة عن كل فقرة حسب رأي المستجيب وفق مقياس ثلاثي الدرجة و إجابة المستجيب كالآتي: (مرتفع – ٣ درجات، متوسط – ٢ درجة، منخفض – ١ درجة). أما علامة المجال فيتم حسابها من خلال جمع علامات المستجيب على فقرات المجال. وتم اعتماد المحك الآتي لمقياس دور الجامعات ككل ولمجالات الأداة وفقراتها: درجة ممارسة منخفضة: تمثلها

الدرجات الواقعة بين (١ – ١,٦٦)، درجة ممارسة متوسطة: تمثلها الدرجات الواقعة بين (١,٦٧ – ٢,٣٤)، درجة ممارسة مرتفعة: تمثلها الدرجات الواقعة بين (٢,٣٥ – ٣,٠٠).

صدق أدوات الدراسة

للتأكد من صدق الأدوات فقد قام الباحثان بعرض الأداة الأولى بصورتها الأولية والتي تكونت من (٣٧) فقرة على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الهاشمية، والأداة الثانية بصورتها الأولية والتي تكونت من (٢٤) فقرة حيث طلب منهم إبداء آرائهم حول ملائمة الفقرات وشموليتها ومناسبتها وانتمائها لمجالات الدراسة، ومدى ملائمة الصياغة اللغوية وأية تعديلات يرونها مناسبة. وبعد الأخذ بآراء المحكمين جاءت الأداة الأولى بصورتها النهائية متكونة من (٣٣) فقرة موزعة على أربعة مجالات. والأداة الثانية بصورتها النهائية متكونة من (٢٠) فقرة موزعة على مجالين.

ثبات أدوات الدراسة

ولأجل حساب معامل الثبات للأداة الأولى (الممارسات الديمقراطية) فقد تم حساب معامل الاتساق الداخلي باستخدام معادلة ألفا كرونباخ حيث بلغ معامل الاتساق الداخلي لأداة الدراسة ككل (٠,٩٥)، أما معاملات الثبات لكل مجال فقد كانت موزعة كما يأتي: الحرية (٠,٩٦)، والمساواة والعدالة (٠,٨٠)، والمشاركة (٠,٩٤)، والمسؤولية (٠,٨٦).

قام الباحثان بالتأكد من ثبات الأداة بطريقة التحليل النصفي (Split-Half) على عينة تجريبية مكونة من (٣٥) طالباً وطالبة من خارج أفراد عينة الدراسة، ومعاملات الثبات لمجالات أداة الدراسة الأولى حسب معامل الارتباط بيرسون هي: الحرية (٠,٨٨)، المساواة والعدالة (٠,٩٧)، والمشاركة (٠,٩٦)، والمسؤولية (٠,٨٩)، والكلي (٠,٩٨).

ولأجل حساب معامل الثبات للأداة الثانية (أدوار الجامعات) فقد تم حساب معامل الاتساق الداخلي باستخدام معادلة ألفا كرونباخ حيث بلغ معامل الاتساق الداخلي لأداة الدراسة ككل (٠,٨٩)، أما معاملات الثبات لكل مجال فقد كانت موزعة كما يأتي: القوانين (٠,٨٦)، والنشاطات (٠,٨٠).

قام الباحثان بالتأكد من ثبات الأداة بطريقة التحليل النصفي (Split-Half) على عينة تجريبية مكونة من (٣٥) طالباً وطالبة من خارج أفراد عينة الدراسة، معاملات الثبات لمجالات أداة الدراسة الأولى حسب معامل الارتباط بيرسون هي: القوانين (٠,٨٦)، والنشاطات (٠,٨٠)، والكلية (٠,٨٨).

الأساليب الإحصائية

بعد جمع البيانات تم إدخالها بواسطة الحاسوب لمعالجة البيانات الإحصائية باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS). وتم استخراج الإحصائيات الوصفية مثل التكرارت والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، وذلك لقياس متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة على بنود الاستبانة. تم كذلك استخدام اختبار ألفا كرونباخ لحساب قيمة الثبات. وتم أيضًا استخدام اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent Sample T-test) وتحليل التباين الأحادي (ANOVA way One) لمعرفة مستوى الدلالة بين المتغيرات

نتائج الدراسة ومناقشتها

سيتم عرض النتائج ومناقشتها طبقا لتسلسل أسئلة الدراسة وذلك على النحو الآتي:

أولاً: مناقشة السؤال الأول

نص السؤال الأول على "ما درجة ممارسة طلبة الجامعات الأردنية للمبادئ والقيم الديمقراطية؟" للإجابة عن هذا السؤال فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد عينة الدراسة على مجالات أداة الدراسة الأربعة وعلى الأداة ككل، والجدول رقم (١) الآتي يوضح ذلك.

ومن خلال النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، يتضح لدينا أن نتائج السؤال الأول تكشف أن درجة ممارسة طلبة الجامعات الأردنية للمبادىء وللقيم الديمقراطية هي درجة متوسطة بشكل عام، حيث كانت ممارساتهم للمجالات الثلاثة الأولى متوسطة، فيما كانت ممارساتهم للمجال الرابع "المسؤولية" ممارسة ضعيفة. ومع أن نتائج هذا السؤال تتفق مع نتائج معظم الدراسات العربية والأردنية التي ذكرت سابقًا (مرسي، ١٩٩١؛ الأمين، ٢٠٠٧؛ الموسوي، ٢٠٠) التي أكدت على أن هناك غياب التقاليد الديمقراطية في الجامعات، وضعف في الممارسات الديمقراطية فيها، إلا أن هذه الدرجة مقبولة نوعًا ما بالنسبة للباحثين. إذ إن الوعي والممارسة للقيم الديمقراطية في المجتمع الأردني بشكل عام ما زالت في مرحلتها التنموية المستدامة بالرغم من الاهتمام الشديد للحكومات وإدارات الجامعات الأردنية في العقود الأخيرة لزيادة الوعي والاهتمام بحقوق الفرد، وضمان حرية التفكير، والتعبير عن الرأي، وتوفير الفرص المتكافئة للجميع. إلا أن نتائج السؤال الأول تظهر أن هناك قصوراً في جميع حلقات التربية في المجتمع الأردني ابتداءً من البيت والأسرة التي تعتمد في تنشئتها على

التشدد والتسلط ومصادرة حرية التعبير والمشاركة في اتخاذ القرارات وانتهاء بالمدارس التي تهتم بالمدرس والمناهج ولا تلامس بصورة واضحة احتياجات الطالب وتعتمد على أسلوب التلقين والاستظهار أسلوبًا للتدريس (السورطي، ١٩٩٨).

وهكذا يتربى وينضج الطالب من ثقافة التسلط والتشدد والكبت، فيصبح الأمر صعبًا عليه عندما يلتحق بالدراسة الجامعية إلى ممارسة الديمقراطية ضمن بيئة من الانفتاح والمشاركة. وبالنسبة للمجال الرابع "المسؤولية" فهذا أيضًا ليس بالنتيجة غير المتوقعة، إذ إنَّ الظروف سابقة الذكر تشجع على مصادرة المشاركة وعدم تحمل المسؤولية في عملية صنع واتخاذ القرارات على جميع المستويات الأمر الذي يشجع الشباب على عدم اكتساب القدرة على تنمية حس المسؤولية في ذاته.

الجدول رقم (١)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد عينة الدراسة على مجالات الممارسات الديمقراطية الأربعة والمجالات ككل

	المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	الحرية	**١,٩٢٧**	**٠,٣٩٢**
١	أمارس حقي في الترشيح للجان الطلابية	١,٩٦	٠,٨٤٥
٢	أمارس حقي في انتخاب اللجان الطلابية	١,٧٣	٠,٧٥٣
١٨	تتيح لي الجامعة أن أتعلم التراث الذي يحكي تاريخ الوطن ودوره الحضاري	٢,٠٣	٠,٧٤٣
١٩	تهيئ الجامعة لي فرصة الاطلاع على الثقافات المتعددة	٢,٠٣	٠,٧٧١
٢١	تقدم لي التوجيهات المناسبة للقيام بواجباتي	١,٩٢	٠,٦٩١
٢٣	أبدي تعليقات بناءة حول الموضوعات المختلفة	١,٨٤	٠,٧١٠
٢٤	تتاح لي الفرصة لممارسة النشاطات التي أحبها	٢,٠٦	٠,٧٥١
٢٨	تتاح لي فرصة اختيار المهنة التي أحبها	١,٩٨	٠,٧٩٠
٢٩	تتاح لي فرصة تغيير اختياري المهني	٢,٠٤	٠,٧٦٦
٣٢	تشجعني الهيئة التدريسية على المناقشة والتعبير عن آرائي داخل المحاضرات	١,٨٧	٠,٧٥٤
٣٣	تتاح لي الحرية في طرح الأسئلة داخل المحاضرات	١,٧٥	٠,٧٢٦
	المساواة والعدالة	**٢,٠٢٩**	**٠,٤٤٥**
٣	تتاح لي الفرصة لممارسة النشاطات الطلابية الملائمة لرغباتي وميولي	٢,١٠	٠,٧٣٣
٤	تتاح لي الفرصة للقاءات والاجتماعات الطلابية داخل الجامعة	٢,١٣	٠,٧٤٦
٢٥	تهيئ لي الفرصة للتفكير بطريقة علمية في حل مشكلاتي	١,٨٢	٠,٧٢٠
٣٠	أمارس نشاطات تحفزني على اكتشاف مواطن الغموض والشك في المعرفة والبحث عنها للوصول إلى الحقائق	٢,٠٧	٠,٧٤٢
٣١	تتاح لي الحرية بالتعبير عن آرائي وأفكاري داخل الجامعة	٢,٠٣	٠,٦٩٦
	المشاركة	**١,٨٢٢**	**٠,٣٦٢**
٥	أتقبل أفكار زملائي المتعددة وأحترمها وأعمل على تحسينها	١,٥٣	٠,٦٤٧

تابع الجدول رقم (١)

	المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٦	يتقبل الأساتذة وزملائي الطلبة أفكاري ويحترمونها	١,٨٠	٠,٧٠٥
١٠	أهتم بملاحظات المجموعة ورأيها	١,٥٨	٠,٦٧٣
١٢	أتخلى عن رغباتي الشخصية لمصلحة المجموعة	١,٨٥	٠,٧٠٧
١٣	تتاح لي فرصة المناقشة في القضايا العامة	١,٩٤	٠,٧٣٨
١٤	أتفاعل مع زملائي وأشاركهم في النشاطات التعليمية المختلفة داخل الجامعة وخارجها	٢,٠٧	٠,٧٤٠
١٥	أتفاعل مع زملائي وأشاركهم في المهارات الاجتماعية المتنوعة داخل الجامعة وخارجها	٢,٠٥	٠,٧٦٤
١٧	أنخرط في العمل التطوعي الفردي والجماعي	١,٩٩	٠,٧٣٩
٢٢	يصغي الآخرون إلى حديثي باهتمام	١,٧٤	٠,٦٧٣
٢٦	أؤمن بأهمية الاكتشاف ومواكبة التطور في التقدم العلمي	١,٥٩	٠,٧٢٠
٢٧	أسهم في اقتراح الحلول الناجحة لحل المشكلات الطلابية	١,٩١	٠,٧٤٥
	المسؤولية	**١,٦٠٦**	**٠,٣٨٩**
٧	أقدر الصفات المميزة في شخصيات الآخرين	١,٣٧	٠,٥٩٤
٨	يتطور إدراكي بقيمة صفاتي وقيمة صفات الآخرين المختلفة ولا أحاول أن أقلل من تلك القيمة	١,٤٤	٠,٦١٧
٩	يقدر الآخرون الصفات المميزة في شخصيتي	١,٧٠	٠,٦٧٧
١١	أعمل على الإفادة من الوقت المتاح للنقاش	١,٨٤	٠,٧١١
١٦	أهتم بقضايا أبناء المجتمع كافة بغض النظر عن أعراقهم وأديانهم ومقدراتهم	١,٧٥	٠,٧١٦
٢٠	أصغي لحديث الآخرين باهتمام	١,٥٤	٠,٦٥٣
	الكلي	**١,٨٤٦**	**٠,٣١٤**

ثانياً: مناقشة السؤال الثاني

نص السؤال الثاني على "هل تختلف الممارسة الديمقراطية للطلبة باختلاف الجنس، نوع الكلية، والسنة الدراسية، والموقع الجغرافي؟"

وللكشف عن أثر اختلاف الجنس في الممارسات الديمقراطية على مجالات الأداة، والأداة بشكل عام فقد تم استخدام اختبار "ت" (t-test)، والجدول رقم (٢) الآتي يوضح ذلك.

الجدول رقم (٢)
اختبار (ت) والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد عينة الدراسة على مجالات الأداة حسب متغير الجنس

المجال	الجنس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
١- الحرية	ذكور	١,٩١١	٠,٣٩٤	-٠,٧٩٦	٤٤٩	٠,٤٢٦
	إناث	١,٩٤١	٠,٣٩١			
٢- العدالة	ذكور	٢,٠١٩	٠,٤٦٢	-٠,٤٦٣	٤٤٩	٠,٦٤٤
	إناث	٢,٠٣٨	٠,٤٢٩			

تابع الجدول رقم (٢)

المجال	الجنس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
٣- المشاركة	ذكور	١,٨١٦	٠,٣٧٩	-٠,٣٣٦	٤٤٩	٠,٧٣٧
	إناث	١,٨٢٧	٠,٣٤٨			
٤- المسؤولية	ذكور	١,٦٦٧	٠,٤٠٣	٣,١١١	٤٤٩	×٠,٠٠٢
	إناث	١,٥٥٤	٠,٣٦٩			
٥- الكلي	ذكور	١,٨٥٣	٠,٢٣٩	٠,١٣٢	٤٤٩	٠,٨٩٥
	إناث	١,٨٤٠	٠,٣٠١			

دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة α= ٠,٠٥

يلاحظ من الجدول السابق رقم (٢) أن متغير الجنس كان له أثرٌ ذو دلالة إحصائية على المجال الرابع (المسؤولية) فقط، وعند الرجوع إلى المتوسطات الحسابية فإنه يتضح أن ذلك الأثر كان لصالح الذكور، مما يعني أن تقييم الذكور في هذا المجال كان أعلى مما هو لدى الإناث. أما باقي مجالات الدراسة ومجموع مجالات الدراسة فلم يظهر أي أثر دال إحصائيًا في تقييم أفراد عينة الدراسة تعزى إلى متغير الجنس.

وللكشف عن أثر اختلاف متغير نوع الكلية (علمية، إنسانية) في الممارسات الديمقراطية على مجالات الأداة، والأداة بشكل عام فقد تم استخدام اختبار "ت" (t-test). والجدول الآتي رقم (٣) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٣)
اختبار (ت) والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد عينة الدراسة على مجالات الأداة حسب متغير نوع الكلية (علمية، إنسانية)

المجال	الجنس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية
١- الحرية	علمية	١,٩٣٦	٠,٣٩٠	٠,٧١٣	٤٤٩	٠,٤٧٦
	إنسانية	١,٩٠٨	٠,٣٩٨			
٢- العدالة	علمية	٢,٠١٤	٠,٤٤١	-١,٠٦٤	٤٤٩	٠,٢٨٨
	إنسانية	٢,٠٦٢	٠,٤٥٠			
٣- المشاركة	علمية	١,٨٤٤	٠,٣٦٢	١,٩٣٧	٤٤٩	٠,٠٥٣
	إنسانية	١,٧٧٤	٠,٣٦١			
٤- المسؤولية	علمية	١,٦٢٣	٠,٣٨١	١,٣٢٢	٤٤٩	٠,١٨٧
	إنسانية	١,٥٧١	٠,٤٠٤			
٥- الكلي	علمية	١,٨٥٤	٠,٣١٢	١,١٠٢	٤٤٩	٠,٢٧١
	إنسانية	١,٨٢٩	٠,٣١٩			

دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة α= ٠,٠٥

يلاحظ من الجدول السابق رقم (٣) أن متغير نوع الكلية (علمية، إنسانية) ليس له أثرٌ ذو دلالة إحصائية على أي من مجالات أداء الأداة ككل.

وللكشف عن أثر اختلاف السنة الدراسية في تقييم الطلبة للممارسات الديمقراطية على مجالات الأداة، والأداة بشكل عام فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، والجدول رقم (٤) الآتي يوضح ذلك.

الجدول رقم (٤)
تحليل التباين الأحادي لأفراد عينة الدراسة على مجالات ممارسات الديمقراطية حسب متغير السنة الدراسية

المجال		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الاحصائية
١- الحرية	بين المجموعات	٠,٥٩٨	٤	٠,١٤٩	٠,٩٦٩	٠,٤٢٤
	داخل المجموعات	٦٨,٨٠١	٤٤٦	٠,١٥٤		
	المجموع	٦٩,٣٩٩	٤٥٠			
٢- العدالة	بين المجموعات	٠,٣٨٣	٤	٠,٠٠٩٥	٠,٤٨٢	٠,٧٤٩
	داخل المجموعات	٨٨,٥٣٩	٤٤٦	٠٠,١٩٩		
	المجموع	٨٨,٩٢٢	٤٥٠			
٣- المشاركة	بين المجموعات	٠,٣٣٦	٤	٠,٠٠٤٨	٠,٦٣٦	٠,٦٣٧
	داخل المجموعات	٥٨,٨٩٦	٤٤٦	٠,١٣٢		
	المجموع	٥٩,٢٣٢	٤٥٠			
٤- المسؤولية	بين المجموعات	٠,٩٨٨	٤	٠,٢٤٧	١,٦٤٠	٠,١٦٣
	داخل المجموعات	٦٧,١٨١	٤٤٦	٠,١٥١		
	المجموع	٦٨,١٦٩	٤٥٠			
الكلي	بين المجموعات	٠,٣٨٧	٤	٠,٠٠٩٦٧	٠,٩٧٩	٠,٤٣٢
	داخل المجموعات	٤٤,٠٥٨	٤٤٦	٠,٠٠٩٧٨		
	المجموع	٤٤,٤٤٥	٤٥٠			

* ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة α= ٠,٠٥

يبين الجدول رقم (٤) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =٠,٠٥) في تقييم الطلبة للممارسات الديمقراطية تعزى السنة الدراسية على جميع مجالات الممارسات الديمقراطية.

وللكشف عن أثر اختلاف الموقع الجغرافي في تقييم الطلبة للممارسات الديمقراطية على مجالات الأداة، والأداة بشكل عام فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، والجدول رقم (٥) الآتي يوضح ذلك.

الجدول رقم (٥)
تحليل التباين الأحادي لأفراد عينة الدراسة على مجالات ممارسات الديمقراطية حسب متغير الموقع الجغرافي

المجال		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
١- الحرية	بين المجموعات	٠,٧٦٢	٢	٠,٣٨١	٢,٤٨٦	٠,٠٨٤
	داخل المجموعات	٦٨,٦٣٧	٤٤٨	٠,١٥٣		
	المجموع	٦٩,٣٩٩	٤٥٠			
٢- العدالة	بين المجموعات	٢,٠٨٨	٢	١,٠٤٤	٥,٣٨٧	*٠,٠٠٥
	داخل المجموعات	٨٦,٨٣٤	٤٤٨	٠,١٩٤		
	المجموع	٨٨,٩٢٢	٤٥٠			
٣- المشاركة	بين المجموعات	٠,٠٠٨٧	٢	٠,٠٠٤٣٩	٠,٣٣٣	٠,٧١٧
	داخل المجموعات	٥٩,١٤٤	٤٤٨	٠,١٣٢		
	المجموع	٥٩,٢٣٢	٤٥٠			
٤- المسؤولية	بين المجموعات	٠,٥٠٢	٢	٠,٢٥١	١,٦٦٠	٠,١٩١
	داخل المجموعات	٦٧,٦٦٨	٤٤٨	٠,١٥١		
	المجموع	٦٨,١٦٩	٤٥٠			
الكلي	بين المجموعات	٠,٢٣٤	٢	٠,١١٧	١,٠١٨٥	٠,٣١٩
	داخل المجموعات	٤٤,٢١١	٤٤٨	٠,٠٠٩٨		
	المجموع	٤٤,٤٤٥	٤٥٠			

* ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة α= ٠,٠٥

يبين الجدول رقم (٥) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٥) في تقييم الطلبة للممارسات الديمقراطية تعزى لمتغير الموقع الجغرافي على المجال الثاني (العدالة). ولتحديد هذه الفروق بين المواقع الجغرافية فقد تم استخدام اختبار نيومان- كولز للمقارنات البعدية لمجال (العدالة) والمبينة نتائجه في الجدول رقم (٦) الآتي.

الجدول رقم (٦)
نتائج اختبار نيومان- كولز للمقارنات البعدية على المجال الثاني "العدالة" حسب متغير الموقع الجغرافي

	وسط	جنوب	شمال
وسط	-	*٠,٨٢٢	*٠,٦٠١
جنوب	*٠,٨٢٢-	-	٠,٢٢٠-
شمال	*٠,٦٠١-	٠,٢٢٠	-

* ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة α= ٠,٠٥

يبين الجدول رقم (٦) وجود فروقات بين متوسطات الموقع الجغرافي (الوسط، متوسط حسابي = ٢,١٢٩) و(الجنوب، متوسط حسابي = ١,٩٦٥) و(الشمال، متوسط حسابي = ٢,٠٠٩) ضمن مجال (العدالة) وهي فروق ذات دلالة احصائية على مستوى (α = ٠,٠٥) وهي لصالح (الوسط).

نتائج السؤال الثاني تكشف لنا أن ليس هناك دلالة إحصائية لمتغير الجنس والسنة الجامعية ونوع الكلية على ممارسات الطلبة للقيم الديمقراطية بشكل عام. وربما كان السبب في ذلك تشابه الظروف التي يواجهها الشباب في الأردن بغض النظر عن جنسهم وعمرهم وميولهم الأكاديمية. حيث يتعرض الجميع إلى نفس التنشئة والظروف الأسرية والاجتماعية والسياسية والثقافية، الأمر الذي يقارب الشباب بشكل عام ضمن هذه الفئة العمرية إلى نفس الثقافة والاهتمامات.

إلا أن نتائج هذا السؤال كشفت أن هناك دلالة إحصائية لمتغير الجنس على المجال الرابع "المسؤولية" لصالح الذكور وهذه النتيجة أيضًا ليست مفاجئة لأن المجتمع الأردني كما في المجتمعات العربية، مجتمع شرقي ذكوري يعرض الشباب الذكور لخبرات ومعارف أكثر من الإناث الأمر الذي له تأثير إيجابي على وعيهم ومعرفتهم ومسؤوليتهم.

أما بالنسبة لمتغير الموقع الجغرافي فإن نتائج هذا السؤال توضح أن هناك دلالة إحصائية لصالح منطقة "الوسط" ويمكن أن تبرر هذه النتيجة إلى قرب الجامعات في هذه المنطقة من العاصمة السياسية الأردنية الأمر الذي يحمل تلك الجامعات ثقلاً سياسياً واجتماعياً، وأيضًا طلبة الجامعات في منطقة "الوسط" طلبة غير متجانسين، حيث يبرز التنوع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والفكري ضمن فئات طلبة تلك الجامعات، الأمر الذي يثري الثقافة الجامعية فيها.

ثالثاً: مناقشة السؤال الثالث

نص السؤال الثالث على "هل هناك علاقة بين درجة ممارسة الطلبة في الجامعات الأردنية للممارسات الديمقراطية ودور الجامعات في تطوير وارساء وتشجيع الممارسات الديمقراطية بين طلبتها؟"

الجدول رقم (٧)

معامل ارتباط بيرسون بين مجالات الممارسات الديمقراطية ومجالات دور الإدارات الجامعية

	القوانين	النشاطات	المجموع
الحرية	٠,٤٦٨*	٠,٤٣٩*	٠,٤٨٨*
العدالة والمساواة	٠,٣٨٥*	٠,٤١٢*	٠,٤٣٣*
المشاركة	٠,٣٨٠*	٠,٣٣٦*	٠,٣٨٣*
المسؤولية	٠,٣٤٠*	٠,٢٢٧*	٠,٢٩٦*
المجموع	٠,٤٩٧*	٠,٤٤٩*	٠,٥٠٦*

* ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة α = ٠,٠٥

يبين الجدول رقم (٧) وجود علاقة ارتباطية إيجابية متوسطة بين مجالات أداتي الدراسة وأداتي الدراسة ككل، حيث بلغ معامل الارتباط الكلي بين الأداتين (٠,٥٠٦). وبلغت أعلى علاقة ارتباطية إيجابية بين مجال "الحرية" ومجال "القوانين" حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (٠,٤٦٨). وبالمرتبة الثانية جاءت العلاقة الارتباطية بين مجال "الحرية" ومجال "النشاطات" حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (٠,٤٣٩).

نتائج السؤال الثالث تظهر أن هناك علاقة ارتباطية إيجابية متوسطة بين دور الجامعات الأردنية وممارسات الطلبة للقيم الديمقراطية، وهذه النتيجة مقبولة حيث إنَّ قوانين وتعليمات الجامعات الأردنية تشجع وتسمح بتعزيز القيم الديمقراطية والتنمية السياسية بين طلبتها لإيجاد المواطن الصالح المشارك والمسؤول في خدمة الوطن في جميع المجالات، وذلك من خلال الحوار والمشاركة في عملية صنع واتخاذ القرار وفي انتخابات مجالس الطلبة والأندية الطلابية المختلفة.

التوصيات

أما التوصيات التي يمكن أن يتم اقتراحها استناداً إلى نتائج هذه الدراسة فهي، تعزيز توجهات الطلبة نحو النماذج القيادية والديمقراطية الموجودة داخل الجامعات وخارجها. وعقد دورات وورش عمل للطلبة لتعزيز إدراكهم لذاتهم ونحو الآخرين. كذلك التأكيد على إبراز شخصية الطالب في المحاضرات وجعله محور العملية التعليمية التعلمية وأساس الحصول على الحقيقة المعرفية. والقيام بعدد من الأبحاث والدراسات المتعلقة بدور الجامعات الأردنية وممارسة الطلبة للقيم الديمقراطية متناولة عدد من المتغيرات الأخرى غير التي تم تناولها في هذه الدراسة مثل الحالة الاقتصادية، والحالة الاجتماعية، والعمر. بالإضافة إلى الاهتمام أكثر بالأحوال المتعلقة بعملية التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع في الجامعات حتى يقوم أعضاء هيئة التدريس بعملهم على أكمل وجه مما قد ينعكس على دور الجامعات في تعزيز الممارسات الديمقراطية لدى الطلبة.

بالإضافة إلى العمل على تقوية الأواصر التي تربط أعضاء هيئة التدريس والطلاب والإداريين عن طريق إزالة الحواجز الإدارية التي كثيراً ما تضع سدوداً بين فئات النسيج البشري في الجامعة. فاللقاءات المنظمة يمكن أن تؤثر في فعالية وتعزيز الممارسات الديمقراطية، والتي يمكن أن تجمع عناصر من كليات ومراكز متعددة لفترات محدودة يمكن أن تفتح قنوات تواصل ومعرفة وفهماً مشتركاً ويمكن لها أن تجعل من الأفراد جماعة متحدة ومتآلفة.

المراجع

الأمين، محمد (٢٠٠٧). الدكتاتورية تعيق التعليم العالي (٢/١). **تأسيس وترسيخ الجوهر: الديمقراطية والتعليم العالي في التعليم العالي في السودان**. جريدة الميدان، (٢٠٤)، ٤.

إبراهيم، خليل (٢٠٠٩). **التعليم الجامعي الوضع الراهن والمعوقات والحلول**. تم استرجاعه بتاريخ ٣ كانون ثاني ٢٠٠٩ من موقع http://pulpilalwatanvoice.com/content-130863.html.

حرب ،محمد .(١٩٩٨) **الإدارة الجامعية** (ط١). عمان، الأردن، دار اليازوري العلمية.

الخطيب، أحمد (١٩٩٩). **القبول في الجامعات الأردنية: إشكالية الكم والكيف**. جريدة الرأي الأردنية، العدد ١٠٦٢٠.

السورطي، يزيد (١٩٩٨). السلطوية في التربية العربية المظاهر والأسباب والنتائج. **المجلة التربوية، ١٢**(٤٦)، ٢٣٣-٢٨٥.

زاهد، عبدالأمير (٢٠٠٩). **بشأن مؤتمر عمان عن الحريات الاكاديمية**. تم استرجاعه بتاريخ ٥ كانون ثاني ٢٠٠٩ من موقع http://almadapaper.net/sub/0333./p.13.htm.

العبادي، هاشم، الطائي، هاشم، الأسدي، أفنان (٢٠٠٧). **إدارة التعليم الجامعي، مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر**. عمان، الأردن: مؤسسة الوران.

عبدالهادي، طالب (٢٠٠٩). **تلكؤ النظام العربي في اقتحام عقبة التحول الديمقراطي**. تم استرجاعه بتاريخ ٢٨ كانون ثاني ٢٠٠٩من موقع http://www.aawsat.com/leader.asp?section. 3 &no issue=8583&article=105718

عبود، عبدالغني، عبدالحميد، جابر (٢٠٠٠). **الإدارة الجامعية في الوطن العربي. دراسات في التربية المقارنة والإدارة التعليمية**. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي للنشر.

مرسي، محمد (١٩٩١). دور الجامعات الأردنية في تنمية اتجاهات الحداثة عند طلبتها. **مجلة شؤون اجتماعية، ٢**(٣)، ٥٤-٦١.

الموسوي، نعمان (٢٠٠٨). الصدق البنائي للصيغة العربية لمقياس المعتقدات الديمقراطية للمعلم. **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، جامعة البحرين، ٩(١)، ٥٨-٧١.

وزارة الخارجية الأردنية (٢٠٠٨). **الأردن**. تم استرجاعه بتاريخ ١٣ كانون أول ٢٠٠٨ من موقع www. mfa.gov. jo.

Carrison, W. (2003). Democracy, experience, and education: Promoting continual capacity for growth. **Phi Delta kappan, 89**(7), 525-529.

Cassel. R. (2003). Let democracy become alive in the high schools of America so the seniors and parents can evaluate those programs. **Education, 123**(3), 432-444.

Cookson, P. (2001). Fostering moral democracy. **Education (Chula Vista Calif), 123**(1), 205-209.

Davis, R. O. (2003). Editorial does democracy in education still live. **Journal of Curriculum and supervision, 19**(1), 1-4.

Fish, S. (2007). Shared governance: Democracy is not as education idea. **Change, 39**(2), 8-13.

Glickman, C. (1998). Revolution, education, and the practice of democracy. **The Educational Forum, 63**(1), 16-122.

Mullen, C., & Johnson, W. (2000). Accountability – democracy tensions facing democratic school leadership. **Action in Teacher Education, 28**(2), 86-101.

Patrick, J. (2006). Content and process in education for democracy. **International Journal of Social Education, 20**(2), 1-12.

Print, M. (1999). Discovering democracy: The confirmation of civic and citizenship education in Australia. **International Journal of Social Education, 14**(1), 65-79.

Reiger, R. (2001). Graduating seniors make democracy become alive by evaluating their high school program. **Education (Chula Vista, Calif), 121**(4), 839-842.

Romanish, B. (1998). Action research as exploration in democracy. **Teaching Education Columbia, S.C, 9**(2), 79-83.

Warring, T., & Warrins, D. (1999). Are you teaching for democracy? Developing dispositions, promotions democratic. Practice, and embracing social justice and diversity. **Actions Teacher Education, 28**(2), 38.